

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وعن المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير بناء على الطلب الوارد في البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣ (S/PRST/2013/6)، والذي طلب فيه المجلس مني أن أطلع على أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية الرامية إلى التصدي لخطر جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة على أنشطته (انظر S/2012/481، المرفق). ويتضمن هذا التقرير تقييما للاتجاهات السياسية الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية منذ صدور تقريرتي الأخير (S/2013/297) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣، وآخر مستجدات التقدم المحرز في تنفيذ ولاية المكتب الإقليمي والجهود الجارية لمواجهة الخطر الذي يمثله جيش الرب للمقاومة وما يحدثه من أثر.

ثانيا - التطورات الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا

ألف - التطورات على صعيد السياسة والسلام والأمن

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هيمن على المشهد السياسي في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا استمرار تدهور الأوضاع بصفة عامة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك تصاعد المخاوف الأمنية الآتية من خليج غينيا ومنطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، أدى كل من تزايد أنشطة الصيد غير المشروع في المنطقة دون الإقليمية والمخاطر المرتبطة بارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب والقيود المفروضة على حرية الإعلام والتوترات المتصلة بالانتخابات إلى نشوء مخاوف أمنية في المنطقة.



تأثير الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى على الصعيد الإقليمي

٣ - استمر تدهور الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى كما استمر تزايد تداعيات هذا التدهور في المنطقة برمتها. وبالتالي، فقد ظلت هذه المسألة تتصدر قائمة شواغل المنظمة دون الإقليمية لوسط أفريقيا، وهي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، طيلة الفترة المشمولة بالتقرير.

٤ - وقد وقعت حوادث متعددة ومتزايدة من أعمال العنف والانتهاكات التي ترتكبها العناصر المسلحة ضد السكان المدنيين. وشهدت منطقة بانغي حوادث متفرقة خلال فترات النهار كما ظلت فترات الليل تسجل نسبة مرتفعة من الجرائم. وتزايدت أعمال العنف في المناطق الريفية. وسُجلت أيضا زيادة مثيرة للقلق في أعمال العنف الطائفية ذات الدوافع الدينية، وحلقة من الهجمات والأعمال الانتقامية مع جماعات "مكافحة السواطير" ومقاتلي تحالف سيليكاس السابق. وما لم يتم التصدي لهذه الحلقة من العنف، فإن هناك احتمال أن تتفاقم وتتحوّل إلى شقاق ديني وعرقي على نطاق البلد، مما يثير مخاوف بشأن حماية المدنيين والحاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة في هذا الصدد.

٥ - ولجأ أكثر من ٦٣ ٠٠٠ شخص من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الدول المجاورة. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن العنف الدائر في البلد قد أجبر حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ شخص على الفرار من ديارهم. كما أدى استمرار حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في البلد إلى تفاقم التوترات مع بعض البلدان المجاورة. ولا تزال العلاقات متوترة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون بسبب وفود عناصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى إلى الكاميرون هربا من جمهورية أفريقيا الوسطى في أعقاب الإطاحة بالرئيس السابق فرانسوا بوزيزي. وبالإضافة إلى ذلك، ظل عدد من مقاتلي تحالف سيليكاس السابق من أصل أجنبي يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد السكان المحليين.

٦ - وواصلت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المشاركة، عسكريا وسياسيا، في محاولة إيجاد حل للأزمة المعقدة. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، رحب زعماء أفريقيا الوسطى بالقرار الذي اتخذته مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٩ تموز/يوليه، وأذن فيه بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتعهد رؤساء الدول والحكومات أيضا بتقديم الدعم اللوجستي للقوة الأفريقية خلال عملية نشرها الكامل. وعلى الجانب السياسي، أوعز زعماء الجماعة الاقتصادية إلى الأمين العام للجماعة بتنظيم مؤتمر وطني يشمل جميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعوا أيضا السلطات الوطنية إلى تشكيل هيئة انتخابية تتولى وضع جدول زمني لإجراء الانتخابات التي

ينبغي أن تُعقد بحلول شباط/فبراير ٢٠١٥. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، عزز مجلس الأمن، في قراره ٢١٢١ (٢٠١٣)، ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وطلب إلى الأمين العام تزويد الجماعة والاتحاد الأفريقي بالدعم الكافي في التخطيط المشترك لنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وبحث الخيار المتمثل في إمكانية تحويل هذه البعثة إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٧ - وخلال مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا المعقود في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في ليرفيل، تعهد رؤساء الدول بتقديم ٢٥ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٥٠ مليون دولار) لدعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونوقشت الحالة في البلد أيضا في الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا المعقود خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣ في كيغالي، وكذلك في الاجتماع الاستثنائي الخامس لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، المعقود في ١٦ أيلول/سبتمبر في ليرفيل.

انعدام الأمن البحري في خليج غينيا

٨ - يظل تزايد انعدام الأمن البحري في خليج غينيا أيضا شاعلا ملحاً من الشواغل المطروحة في المنطقة دون الإقليمية وسط أفريقيا الوسطى ويشكل تهديدا متزايدا للسلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل من الدول الساحلية وغير الساحلية في المنطقة دون الإقليمية، وكذلك تهديدا جسيما للتجارة الدولية. وشهد خليج غينيا في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٣ ما عدده ٤٣ حادثا من حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر، وهو عدد يفيد مكتب البحرية الدولية بأنه تجاوز عدد الحوادث التي شهدها القرن الأفريقي باعتباره المنطقة الأشد تضررا من هذه الحوادث في القارة. وعقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول في ياوندي، يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه اعتمدت فيه نتائج مهمة تمهد الطريق للتعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا.

الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالعاج

٩ - بلغت مسألة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع في العاج في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا مستويات مثيرة للقلق، وهي مسألة كنت وجهت انتباه مجلس الأمن

إليها لأول مرة في تقريره الصادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/923). ويشير تقرير مشترك بين الوكالات صدر مؤخرا إلى أن منطقة وسط أفريقيا تسجل باستمرار أعلى مستويات الصيد غير المشروع في القارة^(١) كما تفيد التقديرات الواردة في هذه الدراسة أن هناك احتمال أن تكون أعداد الفيلة في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية قد تراجعت بنسبة ٥٠ إلى ٩٠ في المائة. وتظل الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو، وغابون أيضا عرضة لأنشطة الضالعين في الصيد غير المشروع. وثمة توافق واسع في الآراء على الصعيد الإقليمي بأن الصيد غير المشروع يمثل أحد عناصر النشاط التجاري غير المشروع المستخدم لتمويل الشبكات الإجرامية عبر الوطنية وجماعات المتمردين المسلحة، بما فيها جيش الرب للمقاومة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تصدرت هذه المسألة جداول أعمال العديد من الحكومات في وسط أفريقيا، حيث اعترف بعض القادة بأن نمو التجارة غير المشروعة في الأنواع المحمية يشكل تحديا إيكولوجيا واقتصاديا وجريمة من الجرائم عبر الوطنية وتهديدا لأمن الدول.

١٠ - وفي الاجتماع السادس والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، قرر الوزراء إدراج مسألة الصيد غير المشروع باعتبارها بندا دائما في جدول أعمال جميع الاجتماعات المقبلة. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، شارك علي بونغو، رئيس غابون، في إطلاق مشروع من مشاريع مبادرة كلينتون العالمية بقيمة ٨٠ مليون دولار، مدته ثلاث سنوات وهدفه الحد من التجارة العالمية في الصيد غير المشروع والاتجار بالفيلة. وعلى هامش الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، شارك الرئيس بونغو أيضا، إلى جانب ألمانيا، في استضافة حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع في الأحياء البرية. وخلال المناقشة، أكد الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن الدول الأعضاء في الجماعة قد اتخذت تدابير صارمة في جهودها المتضافرة لمكافحة ممارسي الصيد غير المشروع، بما في ذلك قيام الكاميرون مؤخرا بنشر ٦٠٠ من نخبة جنودها لإغلاق الطرق التي يستخدمها تجار الأحياء البرية؛ ومشاركة تشاد بقواتها المسلحة في جهود مكافحة أنشطة الصيد غير المشروع؛ وقيام غابون بتشكيل لواء متخصص لمكافحة الصيد غير المشروع وتنظيم عملية التدمير العلني لمخزونات العاج الوطنية.

(١) انظر: UNEP, CITES, IUCN, TRAFFIC “Elephants in the Dust – The African Elephant Crisis,” A Rapid Response Assessment 2013.

انعدام الاستقرار في منطقة الساحل وتأثيره في وسط أفريقيا

١١ - ظلت التحديات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل وتأثيرها على المناطق دون الإقليمية المجاورة تشكل مصدر قلق لبلدان وسط أفريقيا. وقد ساهم تدفق الأسلحة الصغيرة ووفود المقاتلين الأجانب من منطقة الساحل إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في تأجيج أعمال العنف في هذا البلد بصفة عامة، مما زاد من ترسيخ المصالح المكتسبة للشبكات الإجرامية عبر الوطنية العاملة في المنطقة دون الإقليمية. وقد أبلغ السيد أبو موسى، ممثلي الخاص لأفريقيا الوسطى، خلال بعثة أجراها إلى بانغي بوجود ممر معروف للتجارة غير المشروعة يربط بين دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عُقد في نجامينا، الاجتماع الوزاري الثاني لبلدان منطقة الساحل والصحراء، حضره وزراء وممثلو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء.

بطالة الشباب

١٢ - أصبح ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب يشكل تحديا حاسما لبلدان المنطقة دون الإقليمية وتهديدا محتملا للسلام والأمن في وسط أفريقيا. وقد قرر رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، خلال مؤتمر القمة الاستثنائي المذكور أعلاه، المعقود في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في ليرفيل، إنشاء صندوق "تدريب جيل بلدي" المخصص لتثقيف الشباب الذين يعيشون في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأفريقي، وساهموا بمبلغ ٥٠ مليون دولار لتمويل الأنشطة المضطلع بها في إطاره.

العمليات الانتخابية

١٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تنظيم انتخابات في بلدين من بلدان المنطقة دون الإقليمية. ففي ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣، نظمت غينيا الاستوائية انتخابات تشريعية ومحلية أسفرت عن فوز الحزب الديمقراطي الحاكم في غينيا الاستوائية بالأغلبية المطلقة في جميع الدوائر الانتخابية. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات، تفاقم التوترات بين الحزب الحاكم والمعارضة على إثر اعتقال عدد من زعماء المعارضة، الذين أفرج عنهم في نهاية المطاف. وعقدت الكاميرون انتخابات برلمانية وبلدية في ٣٠ أيلول/سبتمبر احتفظ على إثرها حزب الحركة الديمقراطية لشعب الكاميرون الحاكم بسيطرته على الجمعية الوطنية وفاز بالانتخابات المحلية. وقد جرت الانتخابات في كلا البلدين عموما في أجواء سلمية.

باء - الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت منطقة وسط أفريقيا تنعم بنمو اقتصادي قوي حيث شهدت نموا يقدر بنسبة ٥,٦ في المائة في النصف الثاني من عام ٢٠١٣، تحركه أساسا الاستثمارات العامة الممولة من عائدات النفط المرتفعة. وفي حين استمر الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، بالاقتران مع اعتدال في معدلات التضخم، فإن التحدي الرئيسي الذي تواجهه المنطقة هو تنفيذ السياسات الهيكلية اللازمة للنهوض بنمو مستدام يشمل الجميع وعكس اتجاه التفاوتات المتزايدة بين الفقراء والأغنياء.

١٥ - وفي سياق التكامل الاقتصادي، قرر رؤساء الدول في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، خلال مؤتمر القمة الاستثنائي، إلغاء متطلبات التأشيرة فيما يتعلق بمواطني البلدان الستة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية، وذلك اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويشكل نظام السفر بدون تأشيرة خطوة رئيسية في تنفيذ السياسات التي تتيح حرية حركة الأشخاص والبضائع في وسط أفريقيا، وبرهانا على الالتزام السياسي للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية بحفز التنمية من خلال تسريع التكامل الإقليمي.

جيم - حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحرية التعبير

١٦ - استقبلت المنطقة دون الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاث زيارات قام بها مسؤولون رفيعو المستوى في مجال حقوق الإنسان، وذلك على سبيل التذكير بالتحديات التي تتطلب اهتماما عاجلا. فقد أجرت نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، زيارة إلى الكاميرون في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، وأوصت باتخاذ تدابير أكثر فعالية لتنفيذ الاتفاقيات المصدق عليها من أجل تعزيز أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحثت البلد على التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما زار إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، وأوصى بأن تُنشئ السلطات آليات انتقالية فعالة لتيسير العودة إلى الاستقرار. وبدورها أجرت ريتا إيتسك، الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات، زيارة إلى الكاميرون في الفترة من ٢ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وفي حين أقرت بالتعايش السلمي بين مختلف الطوائف العرقية والدينية في البلد، فإنها حثت الحكومة على زيادة كفالة المساواة في الحقوق لأفراد الأقليات من الشعوب الأصلية.

١٧ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، ظلت النساء والفتيات في المنطقة دون الإقليمية تعاني من ارتفاع حوادث الاغتصاب (وبخاصة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج القسري المبكر، وتعذيب الأرامل (في الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون) وحرمان الفتيات والشابات من الحق في التعليم، وارتفاع معدلات وفيات الأمهات، ومحدودية الفرص الاقتصادية. وقد تسبب النزاع الدائر في جمهورية أفريقيا الوسطى في تشريد العديد من المدنيين وكانت له عواقب وخيمة على النساء والأطفال بصفة خاصة. إذ لم تتعرض النساء لأعمال العنف الجنسي فحسب، وإنما تحملن أيضا العبء الأكبر من تبعات تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي والصحي في البلد. وسجلت المنطقة دون الإقليمية أيضا أقل معدلات المشاركة من جانب النساء والشباب في مواقع صنع القرار في البرلمانات بلغ متوسطها ٢٠ في المائة، باستثناء بروندي التي سجلت نسبة ٣٢,٤ في المائة.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يطرأ تغيير يُذكر فيما يتعلق بالحريات الإعلامية التي ظلت غير مؤمنة للصحفيين الذين ينتقدون السلطات. وما فتئ الصحفيون يتعرضون للاعتقال والاحتجاز التعسفي والترهيب والضغط والرقابة، وبخاصة في فترات الانتخابات، بينما تعرضت بعض وسائل الإعلام لتعليق عملها أو الإغلاق. واستُهدفت وسائل الإعلام بصفة خاصة لما تبذله من عناية في الإبلاغ عن أعمال الفساد وانتهاكات لمبادئ الديمقراطية فضلا عن قدرتها على حشد المجموعات المتضررة ضد السلطات. وظل استمرار تنفيذ عقوبة السجن فيما يتعلق بمخالفات الصحفيين مصدر قلق كبير، وإن دعا العديد من منظمات المجتمع المدني في عدد من البلدان إلى إلغاء هذه التدابير.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

ألف - دعم الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية

١٩ - واصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا تعاونه مع الجهات المعنية الرئيسية خلال الفترة قيد الاستعراض من أجل تعزيز السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المنطوية على أبعاد إقليمية وعابرة للحدود، واستمر في الاضطلاع بدور المساعي الحميدة والمهام الخاصة في بعض البلدان في مجالي منع نشوب النزاعات وبناء السلام، تمشيا مع ولاية المكتب.

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

٢٠ - واصل المكتب والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تعاونهما وعملا بصورة وثيقة لدعم جهود الوساطة وبناء السلام على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، واصل ممثلي الخاص عقد اجتماعات منتظمة مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية، واستقبل في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ السفير أحمد علام - مي، الذي عُين حديثاً أميناً عاماً للجماعة ليحل محل ناصر غلندوسكيا وايدو في ٥ آب/أغسطس، وذلك لتبادل الآراء معه بشأن التعاون القائم بين المكتب والجماعة، ومناقشة الحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك الحوار الدائر بين الجماعة والاتحاد الأفريقي بشأن تحويل بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى المفوضة من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢١ - وعلى الصعيدين السياسي والتقني، واصل كبار المسؤولين في المؤسستين عقد اجتماعات منتظمة. وواصل المكتب تقديم الدعم للجماعة من أجل تعزيز قدراتها وآلياتها لمساندة الجهود الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام في الدول الأعضاء العشر في الجماعة، ضمن إطار التعاون الموقع بين المؤسستين في أيار/مايو ٢٠١٢.

٢٢ - وفي سياق ولاية المساعي الحميدة التي يضطلع بها المكتب، وبالنظر إلى علاقة العمل المثمرة التي أقامها مع الاتحاد الأفريقي، لا سيما فيما يتعلق بالجهود المشتركة لمكافحة جيش الرب للمقاومة، قام ممثلي الخاص، بالتشاور الوثيق مع ممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى، بتيسير المحادثات بين الجماعة، والاتحاد الأفريقي، سعياً للتوفيق بين موقفيهما بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعُقد هذا الاجتماع في أديس أبابا يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وكان بمثابة نقطة انطلاق لتعزيز التنسيق الاستراتيجي والتقني بين المؤسستين بخصوص نشر بعثة الدعم الدولية.

٢٣ - وفيما يخص المسائل الأمنية، واصل المكتب تعاونه المثمر مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل التصدي، على الصعيد الاستراتيجي، لمشكلة تفاقم انعدام الأمن البحري في خليج غينيا (انظر الفقرات من ٣٢ إلى ٣٤ أدناه). ويسرّ المكتب أيضاً المشاركة الفعالة للجماعة في الاجتماع السادس والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا (انظر الفقرة ٣٠ أدناه).

٢٤ - وإدراكاً منه للصلات بين بطالة الشباب والاستقرار الإقليمي، واصل المكتب مساعيه للمضي قدماً بعملية المشاركة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين، في تنظيم منتدى إقليمي معني بعمالة الشباب ومنع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا، من المقرر عقده

قبل نهاية عام ٢٠١٣. وقد ترأس ممثلي الخاص في هذا السياق اجتماعا ثانيا يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر لمناقشة المنتدى الإقليمي المقترح، وعُقد اجتماع تحضيرى ثالث يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر في أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ورحبت الجماعة الاقتصادية بالمبادرة وأعربت عن استعدادها لدعم تنظيم المنتدى.

الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا

٢٥ - دُعي ممثلي الخاص لمخاطبة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا للمرة الأولى خلال مؤتمر القمة الاستثنائي المعقود في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في ليرفيل، وانتهاز الفرصة لإعلان استعداد المكتب لدعم الجماعة الاقتصادية والنقدية في المسائل ذات الاهتمام المشترك. والتقى ممثلي الخاص أيضا برئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية والنقدية في بانغي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة الدعم المالي الذي تقدمه الجماعة في سياق الأزمة التي تشهدها جمهورية أفريقيا الوسطى، ومشاركة الجماعة في المنتدى الإقليمي المعني بعمالة الشباب ومنع نشوب النزاعات، ووضع الصيغة النهائية لإطار التعاون بين الجماعة الاقتصادية والنقدية ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.

تشاد

٢٦ - أوفد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بعثة تقييم إلى تشاد في الفترة من ١٠ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، عقب إعلان حكومة تشاد عن "إفشال مؤامرة لزعة الاستقرار"، مما أدى إلى اعتقال واحتجاز عدد من النشطاء السياسيين تم الإفراج عنهم لاحقا بصورة مؤقتة. والتقى فريق المكتب بالفريق القطري للأمم المتحدة وبمسؤولين حكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة، من أجل مناقشة التحديات السياسية والأمنية الرئيسية، والانتخابات والمسائل المتعلقة بالحكم، وحقوق الإنسان، والتهديد المتزايد للإرهاب في منطقة الساحل، والحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

سان تومي وبرينسيبي

٢٧ - بناء على طلب قدمه غابرييل أركانجو، رئيس وزراء سان تومي وبرينسيبي، أوفد المكتب بعثة تقييم إلى البلد في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. والتقى فريق المكتب بعدد من الجهات المعنية، منهم مسؤولون حكوميون وممثل عن منظمات المجتمع المدني وبعثات دبلوماسية وزعماء سياسيون، فضلا عن المنسق المقيم للأمم المتحدة، لمناقشة مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي أثارها الحكومة، وأثر هذا الانتشار على السلام والأمن والاستقرار والتكامل الإقليمي.

٢٨ - وحدد فريق المكتب أيضا مجالات يمكنه تقديم الدعم فيها إلى سان تومي وبرينسيبي في إطار التصدي لهذه التحديات. ويعتزم المكتب العمل مع الفريق القطري للأمم المتحدة، ومع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة البحرية الدولية، وغيرها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل مساعدة سلطات البلد وشعبه على مواجهة التحديات التي يواجهونها.

باء - الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام

غينيا الاستوائية

٢٩ - سافر ممثلي الخاص إلى مالابو، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو، في خضم تقارير إعلامية عن احتجاج أفراد من المعارضة واشتداد حدة التوترات السياسية قبيل الانتخابات البرلمانية والمحلية المقرر عقدها في ٢٦ أيار/مايو. وانتهز الفرصة للاجتماع بوزير الخارجية من أجل تقييم الحالة. وفي حين احتجرت الحكومة بالفعل عدة زعماء في المعارضة لتنظيمهم مظاهرة غير مرخص لها، فقد قدم الوزير لممثلي الخاص تأكيدات بشأن إطلاق سراحهم الوشيك، وقد أُفرج عنهم بالفعل وجرّت الانتخابات في جو سلمي.

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

٣٠ - دعم المكتب، بوصفه أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة، تنظيم الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين للجنة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣ في كيغالي. واعتمد الوزراء في هذا الاجتماع إعلان كيغالي الذي أعربوا فيه عن قلقهم إزاء الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفيما يتعلق بتزع السلاح، استعرض المشاركون اتفاقية كينشاسا بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وشجعوا الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على القيام بذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وبالنظر إلى تزايد الآثار الأمنية المترتبة على الصيد غير المشروع، قرر الوزراء إدراج موضوع الصيد غير المشروع كبند دائم في جدول أعمال جميع الاجتماعات المقبلة للجنة.

٣١ - ورحبت الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية بمبادرة تشاد باستضافة الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين في نجامينا. وأوفد المكتب بعثة تقييم إلى تشاد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ لبدء الأعمال التحضيرية للاجتماع، المقرر عقده في الفترة من ٩ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

جيم - أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر المرتكبة قبالة سواحل دول خليج غينيا

٣٢ - تمشيا مع قراري مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) قدم المكتب دعمه الكامل للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، بتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في إطار أعمالها التحضيرية لمؤتمر القمة الإقليمي لرؤساء الدول والحكومات بشأن القرصنة البحرية والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، المعقود في ياوندي يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٣٣ - ووضع رؤساء الدول والحكومات، التي مثل ١٣ منها على مستوى الرؤساء، أسس استراتيجية إقليمية مشتركة للتصدي لانعدام الأمن البحري في خليج غينيا. وقد شهد مؤتمر القمة، الذي كان منتظرا بترقب شديد، اعتماد مدونة قواعد سلوك لمنع وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب أفريقيا ووسطها، وهي مدونة تحدد استراتيجية الأمن البحري الإقليمي وتمهد الطريق لوضع صك إقليمي ملزم قانونا. واعتمد مؤتمر القمة أيضا إعلانا سياسيا لرؤساء دول وحكومات خليج غينيا بشأن السلامة والأمن البحريين، بالإضافة إلى مذكرة تفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا بشأن السلامة والأمن البحريين في غرب أفريقيا ووسطها. وقد رحبت في بياني الصادر في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بهذا التطور الهام الذي يُظهر الإرادة السياسية الجماعية والتعاون الدولي والإقليمي والوطني للتصدي على نحو متناسق لمسألة ملحة تتعلق بالأمن الجماعي.

٣٤ - وسعيا لتفعيل القرارات الصادرة عن مؤتمر قمة ياوندي، اشترك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنظيم اجتماع لخبراء تقنيين من المكتب والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا وجمهورية الكاميرون، يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، في ليرفيل، وحضر ممثلي الخاص اجتماعا للرؤساء التنفيذيين للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، عُقد في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في داكار. ويواصل المكتب المشاركة في مجموعة خبراء غير رسمية، هي مجموعة البلدان الثمانية زائدا أصدقاء خليج غينيا، التي تساعد الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في جهودها الرامية إلى التصدي لمسألة انعدام الأمن البحري.

رابعاً - جيش الرب للمقاومة

ألف - الحالة الراهنة

٣٥ - استمر الإبلاغ عن هجمات يشتبه أن منفذها هو جيش الرب للمقاومة في المناطق الحدودية النائية في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث مؤسسات الدولة والمؤسسات الأمنية ضعيفة أو غير موجودة. ووفقاً لأرقام نشرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تراجع العدد الكلي لمثل هذه الحوادث تراجعاً طفيفاً خلال الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠١٣ مقارنة بالربع الأول. إلا أن مقارنة الفترتين من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ تشير إلى أنه في حين تناقص عدد الهجمات في عام ٢٠١٣، فقد كان عدد حالات الوفاة والاختطاف المرتبط بهذه الهجمات أعلى. وأُبلغ في الربع الثالث عن مجموع ٣١ هجوماً نفذها جيش الرب للمقاومة (مما يمثل انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٧ في المائة عن الربع الثاني) وأسفرت عن مصرع شخصين واختطاف ٣٩ شخصا. وقد شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية معظم هذه الهجمات (٢٩)، في حين سجلت جمهورية أفريقيا الوسطى معظم حالات الاختطاف (٣٤) نتيجة هجوم واحد. وأُبلغ أيضاً عن هجوم مشتبه فيه سُجل في جنوب السودان بعد نحو عامين من توقف مثل هذه الحوادث.

٣٦ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، في حين يواصل جيش الرب للمقاومة تهديد السكان المحليين في المنطقة الجنوبية الشرقية من البلد، فقد أصبحت أنشطته مركزة في المنطقة الشمالية الشرقية نتيجة للفراغ الأمني الموجود هناك وسعيًا لتلافي عمليات فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في الجنوب الشرقي. وانخفض نشاط جيش الرب للمقاومة في مقاطعة مبومو العليا حيث حصلت فرقة العمل الإقليمية على الإذن بتنفيذ عملياتها، وتزايد هذا النشاط في مقاطعة كوتو العليا الغنية بالمناجم، حيث سُجلت معظم الهجمات. وفي الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أُبلغ عن ٧ هجمات نفذها جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك ١٧ حالة وفاة و ٧٩ حالة اختطاف في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدى نشاط هذا الجيش أيضاً إلى تشريد ٣٠٠ شخص آخرين في منطقة نزاكو بينما عاد ٥٨ شخصاً إلى ديارهم. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قامت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بإبلاغ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بأن عدداً يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ شخص، منهم حوالي ٥٠٠ طفل، تفيد التقارير بأنهم من عناصر جيش الرب للمقاومة، مستعدون، حسبما يُدعى، للاستسلام للسلطات في بلدة نزاكو. ولم يتمكن المكتب من التحقق من صحة هذه المعلومات ولم يستسلم أحد حتى الآن.

٣٧ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواصلت معظم الهجمات في دائرتي أويلي العليا وأويلي السفلى من مقاطعة أوريونتال على الحدود القابلة للاختراق مع جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣، أُبلغ عن مجموع ٢٩ هجوماً يفترض أن منفذها هو جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك حالتا وفاة و ٢١ حالة اختطاف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال مسائل المياه والصحة والحماية والغذاء من الاحتياجات ذات الأولوية في هذه المناطق. وخلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣، تراجعت هجمات جيش الرب للمقاومة وحالات الوفاة المتصلة بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة ٣ في المائة في حين زاد عدد حالات الاختطاف المبلغ عنها. ولا يزال عدد يقدر بنحو ٢٥٦ ٠٠٠ شخص مشردين في مقاطعة أوريونتال، التي تستضيف أيضاً ٦ ٥٠٥ لاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٨ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ٣٥٣ ٠٠٠ شخص لا يزالون مشردين في المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ١٥ في المائة مقارنة بالربع الثاني. ومن إجمالي عدد المشردين، كان هناك ٩٣١ ٣٢٥ مشرداً داخلياً و ٢٧ ٧٦١ لاجئاً، استضافت منهم جمهورية الكونغو الديمقراطية ما عدده ٩٣٢ ٢٥٥ مشرداً داخلياً و ٦ ٥٠٥ لاجئين، وجمهورية أفريقيا الوسطى ما عدده ٢١ ٠٠٨ مشردين داخلياً و ٦ ٣٠٤ لاجئين، وجنوب السودان ما عدده ٤٩ ٠٠٠ مشرد داخلي و ١٥ ٢٢٢ لاجئاً. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال الأنشطة المتزايدة لجيش الرب للمقاومة، إلى جانب حالة انعدام الأمن السائدة، تتسبب في التشريد الداخلي، لا سيما في مقاطعتي مبومو العليا وكوتو العليا. وفي زيمبو، أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن وقوع حوادث متواترة تتعلق بالأمن والحماية تعرض لها لاجئون، وخصوصاً خلال تحركاتهم عبر الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى سبيل المثال، قامت عناصر من جيش الرب للمقاومة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ باختطاف مجموعة مؤلفة من ٢٦ لاجئاً كانوا يحاولون عبور النهر الحدودي بين البلدين، وتم سلب ما بحوزتهم ثم أُطلق سراحهم بعد يومين.

٣٩ - وعلى الرغم من بعض الاتجاهات المشجعة، لا تزال حالة من الغموض وانعدام الأمن تهيمن على الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة. فوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال محفوفاً بالصعوبات، حيث يتمكن عدد قليل فقط من الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية من تقديم المساعدة في مناطق نائية لا توجد فيها أي مؤسسات تابعة للدولة.

وعلاوة على ذلك، فقد غادر عدد كبير من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مناطق متضررة من أعمال العنف التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، باعتبارها لم تعد تعتبر في حالة طوارئ. وفي ظل تزايد انعدام الأمن، أدى تعذر وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى مناطق المحتاجين ورحيلها عنها إلى نشوء ثغرة في إيصال الخدمات الأساسية وعرض الأشخاص المشردين، بمن فيهم الأطفال الذين جرى إنقاذهم من جيش الرب للمقاومة، إلى مخاطر إضافية متصلة بالحماية. ولا تزال المنظمات التابعة للكنائس المحلية، التي تضطلع بدور حاسم، تبلي عن مستويات مرتفعة من مشاعر الخوف والصدمات النفسية في أوساط المجتمعات المحلية المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة بسبب عنصر المباغلة الظاهر في تحركاته ونفوذه الواسع ووحشية أعماله السابقة.

٤٠ - ويعزى الانخفاض العام في عدد الهجمات وحدثها إلى نجاح العمليات التي نفذتها مؤخرا فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي لمكافحة جيش الرب للمقاومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهناك اتفاق واسع في آراء الممثلين العسكريين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الميدان على أن العمليات العسكرية قد حدثت من نشاط جيش الرب للمقاومة، وقللت عدد هجماته وعدد الوفيات في صفوف المدنيين بوجه عام، وقلّصت قدرته على إنشاء قواعد وزادت من الضغط على مقاتليه لدفعهم إلى الانشقاق عنه. وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٣، أُبعد من ميدان القتال أحد كبار قادة جيش الرب للمقاومة، الرائد توماس أوكيلو أوندانو، خلال عمليات عسكرية قامت بها فرقة العمل الإقليمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وربما تشير الأنباء التي تردت مؤخرا ولم يتم التحقق من صحتها بشأن حدوث انشقاق جماعي في صفوف مقاتلي جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى ودخولهم في مفاوضات غير منتظمة، إلى أن هذا التنظيم يواجه تهديدا خطيرا ويحاول كسب الوقت في محاولة لتخفيف الضغوط العسكرية المفروضة عليه.

٤١ - وقد تغيرت طريقة عمل جيش الرب للمقاومة، فيما يعزى على أرجح الاحتمالات إلى تزايد الضغوط العسكرية عليه. ففي حين لا يزال يحتفظ بالتسلسل القيادي، فقد أصبح مشتتا في شكل وحدات أصغر تتألف من ثلاثة إلى خمسة عناصر عسكرية مسلحة تتجنب لفت الأنظار وتركز على أنشطة تمكنها من الاستمرار في الوجود مثل نهب وسلب الغذاء واللوازم، بدلا من اختطاف المدنيين ومهاجمتهم. وتتركز هذه الوحدات فيما يبدو بشكل رئيسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تشن في معظم الأحيان هجمات على نطاق ضيق في مقاطعة كوتو العليا وتتوغل في دائرتي أويلي العليا وأويلي السفلى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال منتزه غارامبا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية ملاذا لجيش الرب للمقاومة ومصدرا لتجارته غير المشروعة في العاج.

٤٢ - وتفيد حكومة السودان عدم وجود عناصر تابعة لجيش الرب للمقاومة في جيب كافيا كينغي المتنازع عليه، على الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان. غير أن مصادر موثوقة تشير إلى أن جيش الرب للمقاومة قد نفذ عمليات دورية في كافيا كينغي في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ حتى أواخر شباط/فبراير أو أوائل آذار/مارس ٢٠١٣. وتشير مصادر أخرى إلى احتمال أن تكون مجموعة صغيرة، تضم الزعيم جوزيف كوني، قد عادت إلى كافيا كينغي في أواخر آذار/مارس ٢٠١٣. إلا أنه يُعتقد أن كوني قد رحل منذ ذلك الوقت في حين ربما لا تزال بعض عناصر جيش الرب للمقاومة موجودة في المنطقة.

باء - التنسيق وتعبئة الموارد

٤٣ - في ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، اشترك ممثلي الخاص وفرانسييسكو ماديرا، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمسألة جيش الرب للمقاومة، في رئاسة الاجتماع نصف السنوي لجهات التنسيق المعنية بمسألة جيش الرب للمقاومة في عنيتي، أوغندا. وقد شارك في هذا الاجتماع أكثر من ٥٠ مشاركاً، بمن فيهم شركاء وطنيون وإقليميون ودوليون، مما يدل على ارتفاع مستوى الالتزام بهذه المسألة. واستعرض المشاركون المبادرات العسكرية والسياسية والإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان وتناولوا بالتفصيل الأنشطة المتوخاة لفترة الأشهر الستة القادمة في سياق خطة التنفيذ للاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة للتصدي للخطر الذي يمثله جيش الرب للمقاومة وللآثار المرتبة على أنشطته (S/2013/240، المرفق).

٤٤ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، شارك ممثلي الخاص في مؤتمر استضافه البرلمان الأوروبي في بروكسل لإعادة تركيز الاهتمام الدولي على مسألة جيش الرب للمقاومة. وأعقب ذلك، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أيضاً في بروكسل، مشاركته في الفريق العامل الدولي المعني بجيش الرب للمقاومة الذي يرأسه كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. واتفق أعضاء هذا الفريق العامل على أن تعزيز الدعم السياسي والمالي لمبادرة التعاون الإقليمي للاتحاد الأفريقي شرط أساسي للاستفادة من التوسع الأخير في العمليات العسكرية. وكان هناك أيضاً توافق في الآراء على أن الضغوط العسكرية تضعف جيش الرب للمقاومة وأنه ينبغي الحفاظ على هذا الزخم. وطُرحت أفكاراً محددة لإحراز تقدم في مجالات النقاط المرجعية لقياس التقدم وتمويل الأنشطة في خطة تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وتنسيق الجهود الجماعية.

٤٥ - وإلى جانب الدعم المستمر المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، تعهدت لكسمبرغ، الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي، بتقديم مساهمة لدعم مبادرة التعاون الإقليمي للاتحاد الأفريقي وهي تعمل حالياً بصورة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي لتقديم مقترح

في هذا الصدد. إلا أن عددا كبيرا من المشاريع المدرجة في خطة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لا يزال بحاجة إلى تمويل. وفي حين أعربت عدة جهات مانحة، بما في ذلك بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، عن استعدادها لتوفير التمويل في انتظار أن تتضح الحالة أكثر فيما يتعلق بالاحتياجات ذات الأولوية والدعم المتوخى، سيكون من اللازم زيادة التواصل مع الجهات المانحة.

٤٦ - وفيما يتعلق بمسألة التنسيق، أقر الفريق العامل الدولي بدور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا في تنسيق الجهود الجماعية لمكافحة جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك عقد الاجتماعات نصف السنوية لجهات التنسيق وإعداد التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن. ووافق الفريق العامل بالتالي على أن يواصل المكتب الاضطلاع بدوره القيادي في تيسير التنسيق وتحديد المجالات التي تتطلب مزيدا من التحسين.

جيم - تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية

١ - تفعيل مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة وتنفيذها تنفيذا تاما

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز تقدم كبير على مستوى تنفيذ العناصر الرئيسية لمبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة. وبشكل خاص، وبفضل التدريب، والتخطيط، والدعم العملي الذي قدمه المستشارون العسكريون الأمريكيون، أصبحت الوحدات الأوغندية والكونغولية ووحدات جنوب السودان التابعة لفرقة العمل الإقليمية للاتحاد الأفريقي قادرة على العمل بكامل قدراتها. وقد أفضى التدخل الدبلوماسي المشترك الذي قام به ممثلي الخاص والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى في حزيران/يونيه^(٢)، إلى جانب الضغط الدولي، إلى استئناف عمليات فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى في آب/أغسطس ٢٠١٣^(٣). وإضافة إلى ذلك، اضطلع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي بدور الوسيط لتخفيف القيود التي تفرضها جمهورية الكونغو الديمقراطية على حدودها الوطنية، مما مكن وحدة جنوب السودان من العمل في الأراضي الكونغولية.

(٢) أدى هذا التدخل إلى توقيع الرئيس الانتقالي، ميشيل دجوتوديا، بيانا يؤيد استئناف عمليات فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، شكّل ركيزة لاستئناف العمليات العسكرية.

(٣) تجدر الإشارة إلى أن عمليات فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي لا تزال تقتصر على مقاطعة مبومو العليا في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما أدى إلى زيادة نشاط جيش الرب للمقاومة في المناطق الواقعة خارج مسرح عمليات فرقة العمل الإقليمية.

٤٨ - وقد أدى الاستعداد العمليّ للوحدات الثلاث، إلى جانب قدرتها على القيام، عند الاقتضاء، بعمليات عبر الحدود لها طابع حساس من حيث التوقيت، إلى زيادة ملحوظة في فعالية فرقة العمل الإقليمية عموماً في جهودها الرامية إلى إضعاف جيش الرب للمقاومة. ومع أن القوام الثابت الحالي للوحدات يبلغ ٣٠٨٥ فرداً من أصل ٥٠٠٠ فرد تم التعهد بتوفيرها، فقد كان لهذه الوحدات أثرها في الوضع. ونظراً للتقدم المشجّع والالتزام الذي برهنت عليه الدول المشاركة، قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ تمديد ولاية مبادرة التعاون الإقليمي حتى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤.

٤٩ - واضطلع ممثلي الخاص والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي ببعثتين دبلوماسيتين مشتركتين مستقلتين، في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وأوغندا. وأجرى اتصالات بالبلدان المساهمة بقوات على الصعيد السياسي، وحصلوا على تعهدات منها بمواصلة تقديم الدعم إلى مبادرة التعاون الإقليمي، وقدّموا لها إحاطات عن عمليات فرقة العمل الإقليمية، وشجّعوا على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالقوات والإمدادات اللوجستية، حسب الاقتضاء. وفي جنوب السودان، أُرجئ إيفاد الجنود الإضافيين البالغ عددهم ٥٠٠ فرد، الذين كان من المقرر نشرهم في تموز/يوليه، نتيجة لتغيير مفاجئ في تشكيلة الحكومة. وخلال البعثة الثانية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الأول/أكتوبر، تحاور الوفد المشترك مع رئيس الحكومة الانتقالية، ومع رئيس الوزراء وكذلك مع منظمات غير حكومية، وأجرى تقييماً للمستجدات المتصلة برغبة مجموعة من المقاتلين في صفوف جيش الرب للمقاومة في الجزء الشرقي من البلد في الانفصال عن الجماعة المتمردة.

٥٠ - وتشمل الثغرات المسجلة في هذا المجال من الدعم موارد حيوية تحتاجها فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي. ورغم الدعم العمليّ الذي تقدمه الولايات المتحدة، لا تزال فرقة العمل بحاجة إلى الموارد البشرية والمعدات الكافية لجمع المعلومات وتحليلها من أجل العمل بفعالية، كما لا تزال تفتقر إلى وسائل نقل كافية، بما في ذلك العتاد الجوي، وإلى معدات الاتصالات، والقدرة على بدء عمل البعثة، والدعم الطبي، وتدريب القوات بما يتناسب مع احتياجات البعثة. ولذلك، ركز الفريق العامل الدولي، خلال اجتماعه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في بروكسل، على منح الأولوية لتجهيز مقرر فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي وقطاعاتها، باعتبار ذلك مجالاً من مجالات الدعم الحاسمة واللازمة لمواصلة الضغط العسكري على جيش الرب للمقاومة.

٥١ - ويتوقف التفعيل التام لمبادرة التعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة على تعبئة الموارد والمعدات اللازمة لمقر فرقة العمل الإقليمية في يامببو (جنوب السودان) ولقطاعها الثلاثة في: نزارا (جنوب السودان)، ودونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وأوبو (جمهورية أفريقيا الوسطى). وحوّل الاتحاد الأفريقي، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، محور تركيز اهتمامه إلى إجراء استعراض لاحتياجات الدعم اللازمة لتيسير مبادرة التعاون الإقليمي، مع احتساب الموارد التي يمكن أن يوفرها الاتحاد الأفريقي، وتلك التي يمكن تعبئتها عن طريق الشركاء، والثغرات التي يمكن أن تسدها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، قدّمت إدارة الشؤون السياسية مساهمات خارجة عن الميزانية تبلغ ٢٥٠ ٢٥٤ دولاراً إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا من أجل تيسير تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية.

٢ - تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين

٥٢ - أُحرز تقدم أيضاً على صعيد منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجهود المبذولة من أجل حماية المدنيين في المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أبرمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) اتفاقاً لتعزيز إشراك الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية في جهود حماية المدنيين العاملين في البلدان المتضررة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تتعاون اليونيسيف مع الشركاء للقيام بأنشطة للرصد والإبلاغ، وللاضطلاع بمشاريع تسهم في تهيئة بيئة توفر الحماية للمدنيين. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد استفاد عدة مئات من الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بجيش الرب للمقاومة من برامج إعادة الإدماج التي تنفذها اليونيسيف من خلال شراكة أقامتها مع منظمة غير حكومية محلية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل اليونيسيف أيضاً على تشجيع تهيئة بيئة توفر الحماية للمدنيين بشكل دائم وتكريس تحكم السلطات الوطنية في زمام آليات حماية المدنيين على المدى الطويل. ولئن تلقت اليونيسيف مساعدات مالية من مكتب الشؤون الخارجية والكمونولث البريطاني موجهة للجهود الإقليمية الرامية إلى حماية النساء والأطفال في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، لا يزال هناك نقص كبير في الموارد المخصصة لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، وبالأخص في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٥٣ - وقد نظّمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في إطار أنشطتها الأساسية المتعلقة بالحماية ومن خلال الدور الذي تضطلع به بوصفها الوكالة الرائدة في مجال الحماية، دورة تدريب في مجال الحماية للسلطات المدنية والعسكرية في المناطق المتضررة من جيش

الرب للمقاومة عن موضوع حقوق الإنسان وحماية المدنيين. وتواصل المفوضية أيضا أنشطتها الرئيسية المتعلقة برصد حماية المدنيين وتجمع معلومات تستخدمها كأساس لأنشطة التوعية الموجهة للسلطات الحكومية، ولإبلاغ النظراء العسكريين، ومن بينهم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن المناطق الأكثر عرضة للتهديدات المتصلة بحماية المدنيين.

٥٤ - وفي مقاطعة مبومو العليا، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتجميع ثلاثة مخيمات للاجئين في مكان واحد للتخفيف من حدة المخاطر الأمنية التي يتعرض لها اللاجئون وكذلك موظفو المفوضية وشركاؤها. وفي جنوب السودان، تواصل المفوضية وشركاؤها دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل توفير الحماية وتقديم المساعدة لآلاف من اللاجئين المتضررين من جيش الرب للمقاومة. وقد بُذلت جهود للحد من العنف الجنسي والجنساني والتوعية من أجل تعزيز الحماية المادية للجماعات الضعيفة. وتعاون المفوضية أيضا على نحو وثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال حماية الأطفال لتسليم الأطفال الذين أنقذتهم فرقة العمل الإقليمية من جيش الرب للمقاومة إلى أسرهم ولتقديم الرعاية المؤقتة لهم والعثور على أسرهم.

٥٥ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أُنشئت أول شبكة للإنذار المبكر باستخدام الهواتف المحمولة في دونغو، بينما قامت الولايات المتحدة، من خلال شراكة أقامت مع شركة فوداكوم للاتصالات، وبفضل الدعم اللوجستي الذي قدمته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتمويل إنشاء عدة أبراج جديدة لنقل إرسال الهواتف المحمولة في مقاطعة أويلي العليا. كما أنشأت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قواعد عمليات متنقلة في مناطق محددة لردع الهجمات والاستعادة ثقة السكان.

٣ - توسيع نطاق الأنشطة الجارية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن لتشمل جميع المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة

٥٦ - يتواصل تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة بشأن نزع سلاح أفراد جيش الرب للمقاومة وتسريحهم، وإعادة إدماجهم، وإعادة توطينهم، وإعادة إدماجهم إلى أوطانهم. وقد وقع كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عددا من إجراءات التشغيل الموحدة، بعضها إقليمي وبعضها خاص بكل بعثة على حدة. وتخطط إدارة عمليات حفظ السلام للشروع في تنفيذها في البعثات المعنية.

ويواصل قسم نزع السلاح والتسريح والإدماج التابع للإدارة تنفيذ برنامج للتوعية وبناء القدرات يركز على صياغة خطابات لزيادة تشجيع مقاتلي جيش الرب للمقاومة على الانشقاق عنه.

٥٧ - وأحرز تقدم كبير على صعيد الانشقاق عن جيش الرب للمقاومة بفضل الحملات الإعلامية الجارية ضده. إذ تبث العديد من محطات الإذاعة على موجات التردد العالي خطابات تدعو عناصر جيش الرب للمقاومة إلى "العودة إلى ديارهم"، وذلك بفضل الدعم الهيكلي الذي قدمته مجموعة كبيرة من الشركاء في البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وتقوم كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والولايات المتحدة، وفرقة العمل الإقليمية بنشر خطابات موجهة إلى المقاتلين في صفوف جيش الرب للمقاومة بواسطة طائرات عمودية. وتستخدم المناشير التي توزع جوا وتتضمن خطابات وصورا لمقاتلين سابقين في جيش الرب للمقاومة عادوا إلى ديارهم سالمين وخراط توضح لعناصر جيش الرب للمقاومة المنافذ التي يمكن أن يفروا عبرها بأمان. وإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بإنشاء فريق عامل لتنسيق الأنشطة المتصلة بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة إلى الوطن في دونغو، وتقوم أيضا بتيسير حلقات عمل للتعافي من الصدمات وبناء السلام لفائدة المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

٤ - الترويج لتنسيق الاستجابة للاحتياجات الإنسانية ومتطلبات حماية الطفل في جميع المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وحقوق الإنسان، ومن بينها اليونيسيف (عن طريق منظمة إنقاذ الطفولة)، دورة تدريبية لفائدة وحدات فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي عن موضوع حماية الطفل ومنع العنف الجنسي. وتواصل اليونيسيف الاضطلاع بدور تنسيقي من خلال الإشراف على المجموعة الفرعية المعنية بحماية الطفل والمشاركة في المجموعة المعنية بمسألة الحماية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتقوم بأنشطة من قبيل تحديد الهوية، وتوفير الرعاية المؤقتة، والتدريب المهني، وإعادة الإدماج. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشرف اليونيسيف على الفريق العامل المعني بحماية الطفل وتضمن أن تظل قضايا الأطفال من بين الاهتمامات الرئيسية. وفي جنوب السودان، يتواصل تنفيذ خطط عملياتية لإعادة الأطفال الذين فروا أو أُقنذوا من جيش الرب للمقاومة إلى أوطانهم ولتقديم الرعاية لهم وجمع شملهم مع أسرهم، سواء تم العثور عليهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو جمهورية أفريقيا الوسطى، أو أوغندا،

أو جنوب السودان. ويوجد مركز عبور لاستقبال الأطفال والنساء الهارين من جيش الرب للمقاومة أو الذين أنقذوا من برائته، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم، كما يوجد نظام لجمع شمل الأسر عبر الحدود. وقدمت اليونيسيف أيضا الدعم التقني إلى الفريق العامل المعني بحماية الأطفال في ولاية غرب الاستوائية من أجل توفير حماية أفضل للأطفال الذين يصلون إلى مركز العبور الخاص بالطفل في يامبيو. ووُضعت خطة طوارئ مشتركة بين الوكالات لاستقبال أكثر من ٢٠٠ امرأة وطفل من أفراد جيش الرب للمقاومة سيصلون إلى جنوب السودان، وتسعى الوكالات حاليا للحصول على تمويل لتنفيذ مرحلة التأهب من الخطة.

٥٩ - وفي جنوب السودان، تواصل مفوضية شؤون اللاجئين وشركاؤها دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتوفير الحماية وتقديم المساعدة لآلاف اللاجئين من المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتتعاون مفوضية شؤون اللاجئين على نحو وثيق مع وزارة التنمية الاجتماعية، وفرقة العمل الإقليمية، واليونيسيف وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل لتسليم الأطفال الذين أنقذتهم قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من جيش الرب للمقاومة إلى أسرهم وتقديم الرعاية المؤقتة لهم والعتور على أسرهم. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقوم مفوضية شؤون اللاجئين بتيسير توفير الرعاية المؤقتة للأطفال الذين تم إنقاذهم من جيش الرب للمقاومة وعملية العتور على أسرهم وتقديم المساعدة إلى ضحايا العنف الجنسي.

٦٠ - ويواصل برنامج الأغذية العالمي، إسهاما منه في إعادة استحداث موارد الرزق وتعزيز الاستقرار والأمن الغذائي وسلسلة الأنشطة المنتجة للأغذية في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان، مساعدة صغار المزارعين وصغار التجار بتوفير طلب منتظم لفائض الغذاء المتاح لديهم عن طريق مبادرته التي تُعرف باسم "شراء الأغذية من أجل التقدم". ويجري تنفيذ هذه المبادرة في مقاطعات يامبيو، ونزارا، وإيزو، وتامبورا، حيث توجد إمكانات عالية في مجال الإنتاج الزراعي، غير أن تحديات، مثل محدودية البنية التحتية، والأسواق الوليدة، وسوء إدارة المحاصيل، وممارسات التخزين السيئة، تحدّ من كميات فائض الأغذية التي يمكن أن يبيعها صغار المزارعين. ويستغل برنامج الأغذية العالمي قوته الشرائية، ويعمل مع الشركاء من جانب العرض لزيادة الحوافز المقدّمة إلى صغار المزارعين لإنتاج فائض وللاستثمار في وسائل الإنتاج، ويعمل في الوقت نفسه على معالجة بعض المشاكل البنيوية التي تتسبب في عرقلة النمو الزراعي خلال مرحلة ما بعد النزاع في جنوب السودان.

٦١ - وقد واصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إصدار منشورات فصلية تتضمن آخر المستجدات على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بالحالة الإنسانية والعمليات الإنسانية في المناطق

المتضررة من جيش الرب للمقاومة. واتضح من البيانات التي جُمعت بفضل الجهود الجماعية أنه نتيجة لتناقص الاهتمام، فقد تراجع تمويل العمليات الإنسانية المتصلة بالتصدي للأثر الناجم عن أنشطة جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥ - تقديم الدعم إلى حكومات البلدان المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة في مجالات بناء السلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية لتمكينها من بسط سلطتها في جميع أراضيها

٦٢ - فيما يتعلق بقطاع العدالة، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل مع السلطات القضائية لمعالجة القضايا العالقة المتصلة بالظروف الأمنية والمعيشية في سجن دونغو. وأسفرت جلسات المحاكم المتنقلة التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٣ عن الإفراج عن عشرات السجناء مما قلص عدد المحتجزين قبل المحاكمة. وقدمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم اللوجستي كما تتعاون مع السلطات في إنشاء محكمة للحلول مستدامة. وفي ظل إعادة فتح مركز الشرطة في كانغالا - نا - بوديو، قدمت البعثة الدعم إلى الشرطة الوطنية الكونغولية فيما يجري تنفيذ مشروع لتشييد مركز آخر في إقليم فارادجي.

٦٣ - وسعياً لتعزيز قدرات السلطات المحلية، نظمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حلقات عمل في إيسيرو ودونغو لتدريب المسؤولين في مجالي اللامركزية والمالية العامة. ونُفذت في دونغو وبانغادي حملات لإذكاء الوعي فيما يتصل بسلطة الدولة والحكم الرشيد. أما في مجال الحوار عبر الحدود، فعقدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية اجتماعات تحضيرية مع السلطات في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية لمناقشة أمن الحدود والمبادلات الاقتصادية وتحركات الجماعات المسلحة، حيث أكدت أطراف من الجانبين اهتمامها بالمشاركة في مزيد من الحوار.

٦٤ - وفي أوغندا، تدعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان القطاع الحكومي للعدالة والقانون والنظام خلال عملية صياغة مشروع السياسة الوطنية في مجال العدالة الانتقالية. وقدمت المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة المساعدة التقنية لتعزيز مراعاة حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في مشروع السياسة هذا. وقد دعمت المفوضية أيضاً جهود الحكومة الرامية إلى إجراء مشاورات مع البرلمانين لبناء توافق في الآراء بشأن هذه السياسة. وساهمت

جهود الدعوة التي بذلتها المفوضية وغيرها من أصحاب المصلحة في الحيلولة دون إدراج بند في تلك السياسة يجيز إصدار عفو شامل. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان في أوغندا بحشد الموارد من أجل مشروع لتوثيق الأحداث الرئيسية للتزاع مع جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك الأشخاص المتضررون منها والأطراف التي تتحمل المسؤولية عنها.

٦٥ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، أعربت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، عن أسفها لتعذر إعداد تقرير إقليمي عام طلبه الأمين العام بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة خلال الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ٢٠١٢، وذلك بسبب عدد من التحديات التي حالت دون جمع مثل هذه المجموعة الكبيرة من البيانات. وبالرغم من تجميع بعض المعلومات من عناصر حقوق الإنسان العاملة في الميدان، فقد اعتُبرت غير كافية لإعداد تقرير يتسم بالموثوقية والتمهيد والشمول. ومع ذلك، تواصل المفوضية رصد الوضع.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

٦٦ - لا تزال منطقة وسط أفريقيا تواجه عدة تحديات في مجال السلام والأمن. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة المتردية للمشردين داخليا واللاجئين في المنطقة دون الإقليمية، واستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ووجود المقاتلين الأجانب والجماعات المسلحة، وانتشار الأسلحة في ذلك البلد، علاوة على تأجيج الانقسامات الطائفية والدينية. وهذه الأزمة المعقدة ذات الأبعاد المتعددة أعاقَت أيضا إحراز التقدم في تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بجيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى ورصد أنشطته.

٦٧ - ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة باستمرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك إزاء تزايد التوترات وأعمال العنف الطائفية. أما الآثار المترتبة على هذه التطورات في مجال السلام والأمن في المنطقة فإنها تبعث على الانشغال. ومما يشجعني أن مجلس الأمن قد اتخذ في قراره ٢١٢١ (٢٠١٣) إجراءات لتعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونشر أخصائيين للتخطيط لمساعدة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جهود التخطيط المشتركة الرامية إلى نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، واستكشاف خيار نشر بعثة محتملة للأمم المتحدة لحفظ السلام في ذلك البلد. ومن

الأهمية. يمكن اتخاذ إجراءات عاجلة للحيلولة دون انحدار جمهورية أفريقيا الوسطى إلى دوامة لا مخرج منها، وهي حالة من شأنها أن تخلف عواقب وخيمة في البلد والمنطقة دون الإقليمية وخارجها. وبالتالي، يتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف الآن، دون مزيد من التأخير، لمنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح.

٦٨ - وقد أبدى قادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا التزاما محمودا بالتعاون المشترك من أجل إيجاد حل للأزمة المتعددة الأبعاد في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيز السلام والاستقرار ورفع مستوى التكامل الإقليمي. وأكرر الإعراب عن تقديري للدول والمؤسسات في وسط أفريقيا لما تضطلع به من دور مهم وقيم في معالجة الأزمة المستمرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، ولالتزامها بتحسين تنسيق جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية التي تؤثر على منطقتها دون الإقليمية.

٦٩ - وأرحب بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما سيساعد على استقرار الوضع في ذلك البلد. ولأن هذا النشر سيؤدي إلى وجود قوتين منفصلتين تابعتين للاتحاد الأفريقي بوليتين مختلفتين وتعملان في وقت واحد، فإنني أشجع الاتحاد الأفريقي على أن يضع في أقرب الآجال طرائق للتنسيق بين بعثة الدعم الدولية وفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، بحيث تُبذل أقصى الجهود لمكافحة أنشطة جيش الرب للمقاومة في ذلك البلد.

٧٠ - وأرحب بمبادرات رؤساء الدول في البلدان المعنية وحكوماتها وعلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الرامية إلى معالجة مسألة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع في الأحياء البرية. ولا يزال يساورني القلق إزاء الصلات القائمة بين الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع في الأحياء البرية، وهما ممارستان تمدان الجماعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية، ومنها جيش الرب للمقاومة، بأسباب الاستمرار. وسيواصل ممثلي الخاص دعم الجهود المبذولة في المنطقة دون الإقليمية لتحديد الإجراءات الممكن اتخاذها، ووضع نهج إقليمي لمعالجة هذا الاتجاه المثير للانشغال.

٧١ - وأثني على الخطوة الهامة التي اتخذتها رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا نحو تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي، إذ قرروا تطبيق نظام السفر دون تأشيرات لمواطني الدول الأعضاء في الجماعة في عام ٢٠١٤. وهذا القرار يمثل إنجازا بارزا للتعاون دون الإقليمي ومحفزا محتملا للتنمية الاقتصادية.

٧٢ - وأرحب بما أبداه رؤساء الدول والحكومات خلال مؤتمر قمة ياوندي من إرادة سياسية جماعية دعماً لوضع استراتيجية إقليمية للتصدي لتحديات انعدام الأمن البحري في خليج غينيا، وذلك تمسحاً مع قرار مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢). وأشجع مختلف الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا على عدم ادخار أي جهد لتفعيل القرارات المتخذة خلال مؤتمر القمة وتعزيز التعاون الإقليمي الرامي إلى جعل خليج غينيا منطقة أكثر أمناً. وأشجع جميع الدول الأعضاء في المنطقة على توقيع مدونة قواعد السلوك وتنفيذها، كما أدعو الشركاء الثنائيين والدوليين إلى توفير الدعم اللازم لتحقيق هذا المسعى. وسواصل ممثلي الخاص ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا مساعدة دول المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا في سعيها المشترك لتعزيز الأمن البحري في هذه المنطقة، بما في ذلك جهود التعاون والتنسيق فيما بينها.

٧٣ - وأرحب بالتقدم العام المحرز في جهود مكافحة الخطر الذي يمثله جيش الرب للمقاومة وأشيد بالإسهامات التي تقدمها البلدان المتضررة والمنظمات غير الحكومية والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن الشركاء والجهات المانحة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة اللذان يشتركان في رئاسة الفريق العامل الدولي المعني بجيش الرب للمقاومة. فتفعيل فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، والحد من القيود المفروضة على الحدود الوطنية وقبول الوحدات الأجنبية التابعة لفرقة العمل الإقليمية العاملة في الأراضي الخاضعة لسيادة دول أخرى كلها خطوات هامة إلى الأمام فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي رغم الاعتبارات السياسية المعقدة في المنطقة.

٧٤ - ومع ذلك، فعلى الرغم من تراجع عدد الحوادث المتصلة بأنشطة جيش الرب للمقاومة وعدد المشردين في المناطق المتضررة منه، لا تزال هذه القوة تشكل تهديداً خطيراً، حيث لا تزال قيادتها العليا متماسكة ولديها قدرة هائلة على ارتكاب أعمال وحشية. وأود أن أذكر جميع الأطراف الفاعلة بأن الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة للتصدي للخطر الذي يمثله جيش الرب للمقاومة وللآثار المترتبة على أنشطته توفر نهجاً شاملاً لتلبية الاحتياجات على الأمد القصير والطويل في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وستتطلب المشاكل الإنسانية التي لم تحل بعد، مثل نزوح أكثر من ٣٥ ٠٠٠ شخص والاحتياجات المتعلقة بإعادة إدماج المقاتلين السابقين على المدى الطويل، استمرار الالتزام السياسي والمالي.

٧٥ - وإنني أعترف بجهود المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومجموعات المجتمع المدني في البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة للتواصل بصورة مباشرة مع صانعي السياسات. وهذا يدل على مستوى التعاون والالتزام الذي يديه جميع أصحاب المصلحة إزاء هذه المسألة، وعلى استمرار هذا التعاون والالتزام من جانب منظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة وأوروبا وأفريقيا.

٧٦ - وقد دعوت في تقريرى الأخير المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم لتمويل خطة التنفيذ التي اعتمدها مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لدعم "الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة للتصدي للخطر الذي يمثله جيش الرب للمقاومة وللآثار المترتبة على أنشطته". ويؤسفني أن الجهات المانحة لم تقدم في هذا الصدد سوى مساعدة قليلة جدا. وأكرر دعوتي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الجارية من أجل التصدي للخطر الذي يمثله جيش الرب للمقاومة لضمان استمرار ما أحرز من تقدم خلال السنوات القليلة الماضية.

٧٧ - وأود أن أعرب مجددا عن تقديري لحكومات بلدان وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولجنة خليج غينيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، لتعاونهم المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وأشكر مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في وسط أفريقيا، بما في ذلك رؤساء عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، والمكاتب الإقليمية، والأفرقة القطرية والكيانات الأخرى المعنية، لدعمهم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وتعاونهم معه. وفي الأخير، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، السيد أبو موسى، ولموظفي مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا لما يبذلونه من جهود متواصلة لتعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا.